

قانون رقم 15 لسنة 2019

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي

على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (25) لسنة 1981م بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما ، والمعدل بالقانون رقم (41) لسنة 2007 ،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة أولى

يُستبدل نص المادة (1) من القانون رقم (1) لسنة 1999 (المشار إليه) ،
وتضاف فقرة ثانية للمادة (2) ، ونصهما كالآتي :

- المادة 1 :

" تقدم الخدمات الصحية للأجانب المقيمين في البلاد والأجانب القادمين
بصفة مؤقتة أو بغرض الزيارة بنظام التأمين الصحي أو الضمان الصحي وفقا
لأحكام هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية . "



21012939

المادة 2/فقرة ثانية :

" كما لا يجوز منح تأشيرات الدخول للأجانب القادمين لدولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة إلا بعد الحصول على تأمين صحي أو ضمان صحي يغطي فترة تواجدهم في البلاد ، ويجوز استثناء بعض الفئات من تطبيق أحكام هذه الفقرة ، على أن تحدد الشروط والأحكام والإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الفقرة بما فيها وثيقة التأمين الصحي أو الضمان الصحي في اللائحة التنفيذية . "

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء — كل فيما يخصه — تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 17 رجب 1440 هـ
الموافق : 24 مارس 2019 م



21012939

المذكورة الإيضاحية

قانون رقم (15) لسنة 2019

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي

على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية

خلت نصوص وأحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات من أي نص خاص بتطبيق نظام التأمين الصحي على الأجانب القادمين إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة واقتصرت الأحكام الواردة فيه على تطبيق النظام على الأجانب الحاصلين على إقامة قانونية ، الأمر الذي جعل فئة من الأجانب المتواجدين بالبلاد تتمتع بالخدمات الصحية رغم أنها غير خاضعة لقانون التأمين الصحي على الأجانب .

ولتوسيع نطاق هذا القانون ليشمل فئة الأجانب القادمين إلى دولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة قصيرة المدة ، وسيراً على نهج العديد من الدول في فرض تأمين صحي على هذه الفئة ، أعد القانون المرفق لمعالجة أوجه القصور في القانون رقم (1) لسنة 1999 وإدراج هذه الفئة من الأجانب ضمن قائمة المستفيدين من نظام التأمين الصحي ، وذلك بتعديل المواد (1) و(2) من القانون الحالي لتتماشى مع الهدف من هذا القانون بمجمله .

ففي المادة الأولى التي تحدد النطاق الموضوعي للقانون ، فقد كان القانون الحالي يقتصر على تقديم الخدمات الصحية لفئة الأجانب المقيمين في البلاد بنظام التأمين



الصحي أو الضمان الصحي ، لذا فقد أضيفت فئة القادمين لدولة الكويت بفرض الزيارة أو بصفة مؤقتة .

وجاء التعديل على المادة الثانية بإضافة فقرة جديدة بالنص على عدم جواز منح تأشيرات دخول للأجانب بصفة مؤقتة أو لفرض الزيارة إلا بعد الحصول على تأمين صحي أو ضمان صحي يغطي فترة تواجدهم بالبلاد ، ويجوز استثناء بعض الفئات من تطبيق أحكام هذه الفقرة ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والأحكام والإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الفقرة بما فيها وثيقة التأمين الصحي أو الضمان الصحي .

وقد أرتؤي أن يحال تنظيم حكم هذه الفقرة إلى اللائحة لأسباب عدة تتعلق بكثرة التفاصيل التي يتوجب دراستها جيداً ، وليس من الحكمة ان تضمن في القانون، فالقانون ينص على المبدأ الذي يرى المشرع إدراجه والعمل به - وهو عدم جواز منح تأشيرات دخول للأجانب بصفة مؤقتة أو لفرض الزيارة إلا بعد الحصول على تأمين صحي أو ضمان صحي - ويترك للائحة أمر اتخاذ ما يلزم لتنفيذه ومن ذلك ما يتعلق بشكل التأمين الصحي أو الضمان الصحي ، هل يكون من خلال شركات متخصصة أم رسوم بدل طابع خاص على التأشيرة نفسها أم من خلال السفارات أو المنافذ أو غيرها لذلك ترك تحديد آلية تطبيق النص إلى اللائحة بالشكل الذي يحقق الغاية ويعطى مرونة للإدارة في التطبيق .

وقد تضمن المشروع جواز استثناء بعض الفئات من اشتراط الحصول على التأمين الصحي أو الضمان الصحي ، ذلك لأن النص على إطلاقه يشمل كل من يدخل أرض الكويت ، ولأن هنالك العديد من الحالات يكون القادم للكويت في زيارة رسمية ليوم أو يومين، أو وفود رسمية أو دبلوماسية أو لاعتبارات أخرى كما أن هناك عدة أنواع لتأشيرات الزيارة للكويت ، ولصعوبة حصر تلك الحالات والفئات فقد ترك أمر تحديدها لللائحة .



دولة الكويت
قانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب
وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية (1 / 1999)

عدد المواد: 15
تاريخ الطباعة: 11/07/2019

فهرس الموضوعات
00. نص القانون نص القانون (1 - 15)

0 - نص القانون
نص القانون (1 - 15)

المادة رقم 1

تقدم الخدمات الصحية للأجانب المقيمين في البلاد بنظام التأمين الصحي والضمان الصحي وفقاً لأحكام هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المادة رقم 2

لا يجوز منح الإقامة إلا بعد الحصول على وثيقة التأمين الصحي أو عقد الضمان الصحي، ويسري هذا الحكم عند تجديد الإقامة ويلتزم صاحب العمل بسداد أقساط التأمين أو الضمان الصحي ويبطل كل اتفاق يخالف ذلك.

المادة رقم 3

تتولى شركات التأمين تقديم خدمات التأمين الصحي للأجانب المقيمين في هذا القانون وفقاً للشروط والشروط التي تضعها وزارة الصحة.

المادة رقم 4

يغطي التأمين الصحي المنصوص عليه في هذا القانون الخدمات الصحية الأساسية التالية:- 1- الفحص الطبي والعلاج اللازم في العيادات لدى الأطباء العاميين والاختصاصيين. 2- الفحوصات المخبرية والأشعة. 3- العمليات الجراحية عدا جراحات التجميل. 4- نفقات العلاج والدواء، والإقامة في المستشفيات في الحالات العادية والطارئة. 5- العلاج العادي للأسنان. 6- الأدوية. ويصدر وزير الصحة قراراً بتحديد هذه الخدمات. ويجوز للأجنبي أن يؤمن على خدمات صحية أخرى إضافية اختيارية بمقابل إضافي.

المادة رقم 5

تحدد قيمة وثيقة التأمين لعلاج المشمولين بنظام التأمين الصحي لدى دور العلاج الحكومية ودور العلاج الأهلية استرشاداً بأسعار الخدمات الصحية الأساسية التي يحددها قرار يصدر من وزير الصحة. وتقوم دور العلاج بتحصيل ذلك من شركات التأمين أو الجهات الأخرى المتعاقد معها مباشرة أو من العرضي.

المادة رقم 6

لا يجوز لدور العلاج الأهلية تقديم خدمات صحية للأجانب بنظام التأمين الصحي إلا بترخيص وبعد استيفاء الشروط التي تضعها وزارة الصحة.

المادة رقم 7

يجوز الاستعاضة عن نظام التأمين الصحي المشار إليه في المادة الثانية بأحد النظامين الآتيين:- أ- الضمان الصحي الذي يقدمه القطاع الأهلي. ب- الضمان الصحي الذي تقدمه وزارة الصحة. ويصدر وزير الصحة قراراً بالنظم والإجراءات والشروط اللازمة في هذا الخصوص. وفي جميع الأحوال يكون تقديم الخدمات الصحية للأجانب على النحو المبين في المادة الرابعة من هذا القانون.

المادة رقم 8

تخضع لرقابة وزارة الصحة، الخدمات الصحية الأساسية والإضافية الاختيارية التي تقدمها دور العلاج الأهلية. ولموظفي الوزارة الذين ينتدبهم وزير الصحة حق التفتيش في أي وقت على هذه الأماكن، ولهم في سبيل ذلك الاطلاع على الدفاتر والسجلات، وتحرير المحاضر بالمخالفات التي تقع لأحكام هذا القانون.



المادة رقم 9

لوزير الصحة عند مخالفة أحد شروط التأمين أو الضمان الصحي توقيع أحد الجزاءات الآتية: أ- وقف المدير المسؤول عن الجهة التي وقعت فيها المخالفة مدة لا تزيد على شهرين، ب- غلق القسم أو الأقسام التي وقعت فيها المخالفة مدة لا تزيد على ثلاث شهور، وفي حالة العود، تضاعف مدة الوقف والغلق المشار إليهما، ويجب أن يسبق توقيع أي هذه الجزاءات، توجيه إنذار كتابي لمدير الجهة التي وقعت فيها المخالفة، وأن يمنح أجل لإزالة أسباب المخالفة لا تزيد مدته على خمسة عشر يوماً.

المادة رقم 10

نشأ بوزارة الصحة لجنة لفض المنازعات المتعلقة بتطبيق هذا القانون تمثل فيها الجمعية الطبية الكويتية، ويصدر وزير الصحة قراراً بتشكيل ونظام عمل هذه اللجنة وإجراءات النظم من قراراتها.

المادة رقم 11

يؤذن لوزير الصحة بفرض رسوم على الأجانب نظير الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة بعد شهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

المادة رقم 12

لا يخضع لنظام التأمين الصحي المنصوص عليه في هذا القانون: أ - الأجانب المتزوجات من كويتيين، ب- أولاد الكويتيات من أزواج أجانب، ج- ثلاثة من عمال المنازل وكذا الحالات الخاصة وذلك وفق القرار الذي يصدر من وزير الصحة في هذا الشأن.

المادة رقم 13

دون إخلال بما ينص عليه أي قانون آخر، يجب على كل من يتصل بحكم وظيفته بنظام التأمين الصحي ألا يغشى سرا خاصاً بأحد المرضى يكون قد وصل إلى عمله عن أي طريق إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة (6) من المرسوم بالقانون رقم (25) لسنة 1981 المشار إليه ويستمر هذا الحظر حتى بعد انتهاء خدمة الموظف سواء كان من العاملين في الجهاز الإداري للدولة أو في إحدى الشركات المعنية بتطبيق هذا القانون، ويعاقب كل من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة رقم 14

على وزير الصحة إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال سنة من صدوره، ويجب إبلاغ مجلس الأمة بنتائج تطبيق هذا القانون بتقرير نصف سنوي لبيان الإجراءات التي تمت لرفع مستوى الخدمات الصحية في البلاد.

المادة رقم 15

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ومع مراعاة حكم المادة (11)، يعمل بأحكامه بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الرجاء عدم اعتبار المادة المعروضة أعلاه رسمية أو نهائية
شبكة المعلومات القانونية

